التقرير الإخباري الإسبوعي

٤-١٢-٢٠١٢

دولياً:

قُبيل تسمية الرئيس الأمريكي باراك أوباما لبعض وزرائه الجدد في ولايته الثانية، يرى مراقبون وخبراء أن هنالك صعوبات سيواجهها في إجراء عدد من التغييرات بين وزرائه وغيرهم من كبار المسؤولين. ويكمن أخطر اختبار في خياره الأول لخلافة وزيرة الخارجية المستقيلة هيلاري كلينتون، أي سوزان رايس، بعد أن هدد الجمهوريون بإحباط تعيينها بعدما لم يحصلوا منها على إجابات شافية حول حادث مقتل السفير الأمريكي في بنغازي خلال إجتماع رايس مع الجمهوريين، الذي كان المقصود به التوافق، وانتهى بحالة من الإرباك بحسب ما نشرت صحيفة "ذي تايمز" البريطانية في تقريرها. وقد اعترفت رايس أنه كانت هناك أخطاء في تصريحاتها على التلفزيون، لكنها أصرت على أنها لم تكن تحاول خداع الرأي العام؛ إلا أن الجمهوريين تمترسوا في مواقفهم باتهامها بتضليل الرأي العام الأمريكي على حساب الانتخابات الأمريكية.

ولعل حقيبة وزارة الخارجية ليست المعضلة الوحيدة التي تواجه أوباما، فمع مغادرة الجنرال ديفيد بترايوس فجأةً منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، يتعين على أوباما تعيين موظف مكانه؛ هذا علاوة على أن وزير الدفاع، ليون بانيتا، يتوق للتقاعد في بيته بكاليفورنيا. وبين ما يريد تعيينه أوباما وما يرفضه الجمهوريون نلاحظ أن التغييرات ستتم بشكل تدريجي وليس دفعة واحدة، وقد يمدد لبعض الوظائف حتى الربيع المقبل. ولعل دعوة الرئيس أوباما لمنافسه الجمهوري على الرئاسة، ميت رومني، إلى غداء خاص الخميس الماضي، رُسمت في هذا السياق.

وفي شأنٍ منفصل، ذكرت صحيفة واشنطن بوست، أن وزارة الدفاع الأمريكية تخطط لإقامة شبكة تجسس تنافس وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أيه) فى عملية كبيرة، لتوسيع نشاطات جمع المعلومات الاستخبارية. وقالت الصحيفة، نقلاً عن مسؤولين عسكريين أمريكيين لم تسمهم، إن جزءاً من هذا المشروع يقضي بإرسال مئات من الجواسيس الإضافيين إلى خارج الولايات المتحدة. وأضافت الصحيفة أنه يفترض أن تضم الوكالة بعد انتهاء عملية الإصلاح حوالي ١٦٠٠ من "جامعي المعلومات الاستخبارية" في العالم، وهو توسيع كبير، إذ أن عدد الذين نشرتهم في العالم لم يتجاوز المئات في السنوات الأخيرة. لكن مسؤولين قالوا

لواشنطن بوست إن الخطة تشمل أيضاً نشر جيل جديد من العملاء السريين المدربين من قبل "السي آى أيه". وسيعمل هؤلاء العناصر الجدد مع القيادة الأمريكية الخاصة للعمليات، لكنهم سيكلفون بمهامهم التجسسية من قبل وزارة الدفاع. ونقلت الصحيفه أن من بين الأولويات الإستخباراتيه للبنتاغون ملاحقه الجماعات الإسلامية المسلحة في إفريقيا، والأسلحة التي تنقلها كوريا الشماليه وإيران، إضافة الى التحديث العسكري الجاري في الصين.

وتأتي هذه الخطوة في أعقاب النمو الضخم للسي آي إيه، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول؛ إذ زاد عدد عملاء مركز مكافحة الإرهاب من ٣٠٠ إلى ما يزيد عن ٢٠٠٠ عميل، الأمر الذي أدى إلى توسعها على نحو أكثر مما ينبغي. وفي هذا السياق، يقول مصدر عسكري أميركي - بحسب ما ذكرت الغارديان البريطانية - إن "السي آي إيه" لا ترغب في البحث عن صورايخ أرض - جو في ليبيا في الوقت التي تواجه فيه ضغوطًا لتقييم المعارضة في سورية"، مما يدعم وجود هذه الخطة من قبل إدارة أوباما.

اقتصادياً:

بعدما كان مسار الديون اليونانية نقطة الخلاف الرئيسة، خاصة في الأيام الأخيرة، بين دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي - الذي تمسك بداية بخفضها إلى ١٢٠% بدلاً من ١٤٠% بحلول العام ٢٠٢٠ - توصل المجتمعون في بروكسل إلى اتفاق صعب، لكنه يمثل مخرجاً لهذا البلد، وينص على خفض الديون اليونانية إلى ١٢٤%، وبصرف شريحة واسعة من المساعدة المالية المقررة لليونان. وما لبث أن انعكس الاتفاق ارتياحاً في البورصات وسوق النفط، ولكن إلى متى سيستمر التحسن؟ وهل ستنجو أثينا من خطر الإفلاس والخروج من منطقة اليورو؟

في منطقة اليورو، كشفت بيانات مكتب الإحصاء الأوروبي، "يوروستات"، أن البطالة في منطقة اليورو، التي تعاني من أزمة ديون، ارتفعت من جديد في تشرين أول / أكتوبر الماضي لتصل الى مستوى قياسي عند ١١,٧%، بعدما انضم ٣٧١ ألف شخص إلى طوابير العاطلين عن العمل. وقفز معدل البطالة في إيطاليا إلى مستوى قياسي، من ١٠,٨% في أيلول / سبتمبر إلى ١١,١% في تشرين أول / أكتوبر، مع تقليص الشركات مستويات العمالة لمواجهة هبوط في طلب المستهلكين الذين تراجعت دخولهم وسط الركود. وجاءت نسب البطالة هذه متفقة مع توقعات المحللين، مع اعتقاد الكثير أن الرقم سيرتفع بشكل أكبر في وقت تكافح فيه المنطقة للتصدي لأزمة ديونها. وبالنسبة لإيطاليا، ستكون البطالة المتزايدة قضية

ساخنة في الانتخابات التي ستجرى في آذار / مارس المقبل، والتي يتوقع أن يفوز فيها يسار الوسط.

من جهتها، تتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هبوط نمو الاقتصاد العالمي، وأن تظل أزمة منطقة اليورو تمثل أكبر تهديد للإقتصاد العالمي في الوقت الحاضر. وتقول المنظمة - في أحدث تقرير حول توقعاتها الاقتصادية - "إن الاقتصاد العالمي سينمو بصورة متعثرة وغير متساوية في العامين القادمين". وخفضت المنظمة توقعاتها لنمو الاقتصاد في العالم خلال العام القادم من ٢,٢% إلى ١,٤%، في توقعات سابقة". وقالت إن الهاوية المالية التي قد تحدث بالولايات المتحدة في مطلع العام القادم، وتتزامن فيها زيادة الضرائب مع خفض الإنفاق، في حال لم تتوصل الإدارة الأميركية إلى حل وسط للمسألة مع الكونغرس، ستمثل تهديداً للشركات على مستوى العالم.

أما في الولايات المتحده، فقد أقر مجلس الشيوخ الأمريكي فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على إيران، بذريعة عدم تمسك طهران بالتزاماتها في مجال الحد من انتشار السلاح النووي. وينص مشروع القانون الجديد، الذي يعتبر جزءاً من الميزانية العسكرية الأمريكية، على حظر التعاون مع الشركات الإيرانية في مجالات الطاقة والموانئ والنقل البحري وبناء السفن.

وفي شأنٍ منفصل، أوردت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية أن عدد من يعتمدون على برنامج التغذية المساعدة المكملة، أو بطاقات تموين الطعام مجاناً في الولايات المتحدة قد وصل إلى رقم قياسي جديد خلال العقود الأخيرة، ويبلغ حالياً ٤٦ مليون نسمة، أي واحداً من كل ثمانية مواطنين. وقدّر مارك بتمان " الكاتب في صحيفة التايمز" أن يكون العدد الرسمي للجوعى يساوي ثلاثة أرباع العدد الحقيقي، نظراً لأن كثيراً من الناس لا يعون أنهم يستحقون الحصول على بطاقات المساعدة.

مما تقدم، يبدو أن أبرز ثمار النظام الإقتصادي الرأسمالي المجحف، هو أن ١٦% من سكان أغنى دولة على الأرض يعانون من الجوع! بينما أقل من ١٥% من سكان تلك البلاد، وهم أصحاب الشركات الكبرى، يملكون ما يزيد عن ٨٠% من الثروات في أمريكا!!!.

وأما بالنسبة لموازنة البنتاغون، فيرى خبراء أن وزارة الدفاع الأميركية ستشهد سياسة تقشف قاسية في السنوات المقبلة، أياً كانت نتيجة المفاوضات بين البيت الأبيض والكونغرس لتجنب "الهاوية المالية"، وهذا يتوافق مع ما صرح به وزير الدفاع ليون بانيتا: "لقد قمنا بما يتوجب علينا لجهة خفض العجز، ولا أنوي بالتأكيد أن أتقدم بأي اقتراح آخر لمزيد من خفض الموازنة". يشير هذا الأمر إلى أن العجز والإفلاس لا يقف عند وزارة الدفاع وحدها في ما

يخص السيولة المالية، بل أصبح يطال إيجاد البدائل والحلول والمعالجات للمشاكل التي تعصف بالدولة الأولى في العالم.

إقليمياً:

مالي: أوصى الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، مجلس الأمن بالموافقة على نشر قوة للإتحاد الإفريقي في مالي لفترة مبدئية لعام واحد تتألف من ٣٣٠٠ فرد، واتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمساعدة سلطات مالي. غير أنه أضاف أن مسائل أساسية بشأن كيفية قيادة القوة ومساندتها وتجهيزها وتمويلها لم تحسم بعد لمحاربة المسلحين الذين يسيطرون على شمال مالي. واقترح كي مون توفير كلفة العمليات العسكرية القتالية الأولى من خلال مساهمات طوعية أو ثنائية. من جهته، هدد زعيم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، عبد الملك دروكدال المعروف بأبي مصعب عبد الودود، بقتل الرهائن الفرنسيين المحتجزين لديه إذا شنت باريس حرباً على القاعدة في مالي. فيما أبدى رئيس جمهورية النيجر، محمد يوسف، استعداد بلاده على ما وصفه مساعدة "مالي" على استعادة المناطق الشمالية في البلاد، والتي تخضع حالياً لسيطرة مجموعات من المسلحين. أما بالنسبة لكل من موريتانيا والجزائر فأعلنتا عدم مشاركتهما في حرب مرتقبة في مالي.

مصر: لا تزال مصر تشهد حالة من الاستقطاب الشعبي والسياسي بين جماعة الإخوان المسلمين وحزب النور من جهة، والقوى المعارضة لهم من جهة أخرى، والمتمثلة في الأحزاب والقوى التي كانت مشاركة مع الأخوان في إنتخاب الرئيس المصري. وقد أدى الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي إلى حدوث موجة احتجاجات وغضب غير مسبوقة منذ توليه السلطة، ما زالت مستمرة حتى اليوم. وترى القوى الموالية للرئيس أنه بتصويت الجمعية التأسيسية على مسودة الدستور المصري يكون الرئيس محمد مرسي ملزماً بإعلانه حتى تنفيذ الدستور المصري في أرض الواقع. هذا ووافق المجلس الأعلى للقضاء في مصر على ندب قضاة للإشراف على الاستفتاء على مسودة مشروع دستور جديد مقرر عقده في ١٥ كانون الأول الحالي. في حين يتوقع أن تطرح المسودة على استفتاء عام دعت القوى المعارضة إياها إلى مقاطعته، ناهيك عن أن هذا الموقف يعمق المواجهة وينقلها إلى مستوى جديد، فالشارع المصري منقسم إلى شارعين، وينتظر ممراً آمنا للخروج من تلك الأزمة، بعيداً عن شبح الحرب الأهلية، وهو ما يحذر منه البعض بعد زيادة الاستقطاب بين القوى الموالية والمعارضة.

هذا وواجه الإعلان الدستوري المصري إستياءً دولياً، حيث دعا رئيس البرلمان الأوروبي، مارتن شولر، الى عدم التهاون مع مصر حتى تكون بها ديمقراطية تعددية... "فلا يمكن أن ندعم عملاً إنقلابياً" بحسب قوله.

تونس: أعلن الاتحاد الجهوي للشغل في مدينة سليانة التونسية تعليق الإضراب العام الذي أعلنه قبل خمسة أيام، وذلك بعد إقالة محافظ ولاية سليانة التي تشهد احتجاجات ضده وتعهد الحكومة التونسية بتنفيذ مطالب المعتصمين. ويأتي تعليق الإضراب بعدما شهدت مدينة سليانة إصابة ٢٠٠ شخصاً على الأقل خلال أربعة أيام، إثر مصادمات عنيفة بين آلاف المتظاهرين وقوات الأمن. ويطالب سكان سليانة، التي ترتفع فيها معدلات الفقر والبطالة، بالتنمية الاقتصادية وبعزل الوالي الذي يقولون إن له قرابة عائلية بحمادي الجبالي رئيس الحكومة، وكذلك بالإفراج عن ١٤ شاباً اعتقلوا خلال أعمال عنف شهدتها سليانة في ٢٦ نيسان / أبريل ٢٠١١.

الأردن: شارك آلاف الأردنيين في مسيرة "جمعة الانتفاضة الشعبية" في عمّان، التي دعت إليها "الجبهة الوطنية للإصلاح". وطالب المتظاهرون بإصلاحات أوسع وبإلغاء قرار رفع الأسعار وإطلاق سراح الموقوفين على خلفيات المظاهرات والمسيرات. وهذه هي المرة الأولى التي تشهد فيها العاصمة الأردنية مسيرة بهذا الحجم احتجاجاً على قرارات الحكومة برفع أسعار المشتقات النفطية. ويبدو أن الرغبة المشتركة في إنجاح المسيرة لدى "الحركة الإسلامية "و"الجبهة الوطنية للإصلاح"، والتي تهدف إلى احتواء حراك الشارع واستعادة مراكز التحكم، فيه ولدى الجهات الرسمية التي تريد وضع حد لفوضى الاحتجاجات الشعبية .. يبدو أن هذا القاسم المشترك بين النقيضين قد ساهم في رسم مشهد الشارع الأردني فيما أطلق عليه "الانتفاضة الشعبية من أجل الإصلاح." ودعت المعارضة الإسلامية المتمثلة بحزب جبهة العمل الاسلامي، الذراع السياسي لجماعة الاخوان في الأردن، بتشكيل حكومة إنقاذ وطني.

السعودية: ذكرت مجلة "دير شبيغل" الألمانية أن السعودية ترغب بشراء مئات من ناقلات الجند المدرعة من طراز "بوكسر" الألمانية، وأن الطلب الرسمي الذي تقدمت به السعودية كان محور محادثات الجلسة السرية لمجلس الأمن الاتحادي الذي عقد يوم الاثنين في ٣-١٢-٢٠١٢.

وأشارت المجلة إلى أن هذا الطراز من المدرعات صالح للسير في الشوارع؛ كما أن هذه الناقلات مجهزة للتعامل مع الحركات الاحتجاجية. وأوضحت أنه بهذه الناقلات المدرعة سيكون الحرس الملكي في السعودية قد تم تزويده بمعدات على أحدث المستويات عالمياً، وأن مجلس الأمن الاتحادي الألماني أجل البت في الطلب السعودي إلى العام المقبل. في هذا الوقت، حذرت كلاوديا روت، رئيسة حزب الخضر الألماني المعارض، في تصريحات لصحيفة "زود دويتشه تسايتونج" الألمانية الصادرة يوم الاثنين ٣ كانون الأول / ديسمبر، الحكومة الألمانية من إبرام صفقة سلاح جديدة مع السعودية. واتهمت روت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، بأنها تنتهج "نقلة نوعية جذرية في السياسة الخارجية."

وفي شأنٍ منفصل، قتل دبلوماسي سعودي ومرافقه الأربعاء ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر في هجوم نفذه مسلحون مجهولون في جنوب العاصمة اليمنية صنعاء، دون إعلان أية جهة عن مسؤوليتها عن الهجوم.

الكويت: أعلنت وزارة الإعلام الكويتية أن اللجنة الوطنية العليا للانتخابات صادقت على نتائج انتخابات مجلس الأمة التي أجريت يوم ١ كانون الأول / ديسمبر الحالي. ومن جانبها، قالت جماعات المعارضة إن دعواتها إلى مقاطعة الانتخابات توجت بالنجاح، واصفة مجلس الأمة الجديد بأنه "غير دستوري". ودعت إلى حل مجلس الأمة المنتخب، مؤكدةً عزمها على مواصلة الاعتصامات، ومشككة في قواعد الإنتخاب الجديدة بأنها تحابي المرشحين المحسوبين على الحكومة الذين يسيطرون الآن، بعد ظهور النتائج على مجلس الأمة المتكون من ٥٠ عضواً. ويرى مراقبون إن مؤشرات الإنتخابات الكويتية تشير إلى أن نسبة المشاركة لا تتجاوز ٣٠% في حين أن نسبة المشاركة في العادة لا تقل عن ٥٠.%، وأن ذلك يعد نجاحاً للمعارضة التي دعت إلى مقاطعة الإنتخابات. ويتوقع أن تتصاعد الأزمة السياسية في الكويت لأن الأغلبية لن تتيح لهذا البرلمان أن يؤدي مهامه على أساس أنه ليس ممثلاً شرعياً للأغلبية.

سوريا: مع استمرار جمود المساعي السياسية في الأزمة السورية، ثمة أحاديث متزايدة عن استعدادات كبيرة لما يسمى "معركة دمشق" وبروز عامل جديد في القتال متمثل في استخدام المعارضين صواريخ مضادة للطائرات، كان قيل أن المعارضة تزودت بحوالى خمسين منها. وتتضارب الأنباء، من دون تأكيد من أي جهة، عن حشود في دمشق ومحيطها. فهل بدأت معركة دمشق "الحاسمة"؟ هذا السؤال يجوز على المعارضة كما على النظام، خاصة في ظل اللغط الذي رافق خبر تعطيل الإنترنت في سوريا وشبكات الهاتف وكذلك إغلاق طريق مطار دمشق الدولي. لكن معركة حلب "الحاسمة" أيضاً تقول بأن الحسم لم ينعقد لواؤه لأحد منذ أكثر من أربعة أشهر، والفائز الأول هو غول الموت والدمار ومخاطر تفكك سوريا أو عرقنتها، على

حد وصف المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي الذي وعد أمام مجلس الأمن الدولي أن لديه خطة سوف يطرحها قريباً. فهل عناصر هذه الخطة كانت حاضرة على طاولة المفاوضات بين الرئيس فلاديمير بوتين ورئيس وزراء تركيا أمس واليوم خلال زيارة بوتين إلى تركيا؟ وكان بوتين قد صرح أمس انه ظهرت لدى موسكو وأنقرة أفكار جديدة حول التسوية السورية، لكنه من السابق لأوانه الكشف عنها.

من جهةٍ أخرى يبدو أن المعارك العسكرية في العاصمة آيلة نحو التصعيد؛ فأوباما ووزير خارجيته، هيلاري كلينتون، يحذران من استخدام الأسلحة الكيماوية، والإتحاد الأوروبي يعلن تقليص نشاط دبلوماسييه في دمشق الى الحد الأدنى، والأمم المتحدة تسحب موظفيها "غير الأساسيين" من سورية، والناتو يبت اليوم في نصب صواريخ باتريوت على الحدود التركية - السورية.

لبنان: عقد في العاصمة اللبنانية بيروت مؤتمر تحت عنوان "الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية". وناقش المؤتمر علاقة الحركات الإسلامية بالقضية الفلسطينية في زمن الحراك الشعبي. وعلى مدى يومين، ناقش المجتمعون أوراق عمل قدمت من أكثر من مشارك من بلد عربي، لا سيما في الدول التي شهدت تغييرات في أنظمة حكمها. وناقش المجتمعون مدى انعكاس صعود الإسلاميين في العالم العربي على القضية الفلسطينية. واعتبر بعض المشاركين أن الحراك الحاصل في العالم العربي، وإن أثر سلباً على السياسة الخارجية لدول الحراك، إلا أنه لم يسفر عن مواقف أكثر حدة في التعاطي مع "إسرائيل".

وفي شأن لبناني آخر، انشغلت الأوساط بسلسلة أحداث سياسية وأمنية وسعت رقعة الخلاف بين القوى السياسية المتنازعة، ودفعت موضوع الحوار، الذي يدعو اليه رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، خطوات الى الوراء. وأبرز تلك الأحداث هي:

أولا: التسجيلات الصوتية التي نشرت نصوصها صحيفة الأخبار اللبنانية على حلقات، وإذاعتها محطة "الاو تي في"، وكشفت ضلوع النائب في كتلة تيار المستقبل، عقاب صقر، في مد القوى السورية المعارضة بالسلاح. وقد أكد النائب صقر صحة هذه التسجيلات في تصريح أدلى به الى صحيفة الشرق الأوسط يوم أمس الاثنين ١٢/٣، مشيراً الى أنه يتحمل شخصياً مسؤولية هذا الأمر.

ثانياً: محاولة التسلل التي قام بها بعض الشبان اللبنانيين الى الأراضي السورية عبر معبر تلكلخ، والتي أدت الى سقوط معظم أفراد المجموعة بين قتيل وجريح لوقوعهم في كمين للجيش السوري. وتر هذا الأمر أجواء الشمال، ودفع بعض أهالي الضحايا الى استنكار هذا العمل.

في المشهد السياسي، أحيت قوى ١٤ آذار ذكرى أربعين استشهاد اللواء وسام الحسن، في مهرجان أقيم في مدينة طرابلس الشمالية، وسط أنباء الكمين الذي اودى بعدد من أبناء الشمال. وقد صعّدت قوى ١٤ آذار من شدة لهجتها التصعيدية، متوعدة بأن يكون الردّ على اغتيال اللواء الحسن، بسحق قوى ٨ آذار في الانتخابات البرلمانية المقبلة. وقد أعلن المتكلمون في الاحتفال رفضهم للمشاركة في طاولة الحوار، وجددوا مطالبتهم بإسقاط الحكومة، التي اعتبرها النائب عن طرابلس، محمد كبارة، أن إسقاطها هو "جهاد." وتشهد مدينة طرابلس حالياً أوضاعاً حذرة، وسط توتر أمني بين منطقتي جبل محسن وباب التبانة، من المتوقع أن يدوم لمدة من الزمن، وسط مخاوف من تجدد القتال بين المنطقتين.

في الشأن الصهيوني

تباينت ردود فعل الساسة الصهاينة بعد قبول الجمعية العامة في الأمم المتحدة "دولة فلسطين" كعضو مراقب في المنظمة الدولية بين مؤيد ومعارض. وكان اللافت من بين الأصوات المؤيدة لهذه الخطوة ما جاء على لسان وزير خارجية العدو الصهيوني المعروف بموقفه العدائي والسلبي، حيث قال ليبرمان: "إن إسرائيل لا تنوي التهديد بفرض عقوبات على فلسطين وستلتزم بكافة الاتفاقات القائمة معها". كما عبر رئيس الوزراء الصهيوني السابق، ايهود اولمرت، عن دعمه للطلب الفلسطيني للحصول على دولة كعضو مراقب في الأمم المتحدة، مشيراً الى عدم وجود أسباب لمعارضة هذا الطلب .. على العكس من ذلك فإنه ترسيخ لمفهوم حل "الدولتين". بدورها، أعربت رئيسة حزب ميرتس الصهيونين زهافا جالؤون، عن اعتقادها "بأن إقامة دولة فلسطينية تصب في مصلحة إسرائيل".

وكان من أبرز المعارضين لهذا التوجه، رئيس حكومة العدو الصهيوني بنيامين نتنياهو، الذي قال: "إن القرار بشأن فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة لن يغير شيئاً على الأرض، ولن يعجل من إقامة الدولة الفلسطينية بل سيبعدها"، مدعياً أن الدولة الفلسطينية لن تقوم بدون الشروط "الإسرائيلية". في الوقت ذاته، حملت تسيبي ليفني رئيسة حزب "الحركة" الصهيوني المشكل حديثاً، حكومة رئيس الوزراء الصهيوني، بنيامين نتانياهو، مسؤولية منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة. فيما قال زعيم حزب كاديما، شاؤول موفاز، "إن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة منح السلطة الفلسطينية مكانة دولة غير عضو يعد بمثابة ناقوس خطر ينذر باحتمال فرض حل سياسي على "اسرائيل" يتنافى ومصالحها".

وفي إطار آخر، تطرق مصدر مسؤول في مكتب نتنياهو إلى الضغوطات الدولية والأوروبية على خلفية قرار "إسرائيل" بناء ٣٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس والضفة المحتلتين ودفع مخططات البناء في منطقة E1 قدماً، قائلا: "إن اسرائيل ستواصل إصرارها على مصالحها الحيوية حتى في مواجهة ضغوط دولية ولن تغير من القرارات التي اتخذتها".

من جهته، رفض وزير الداخلية الصهيوني، ايلي يشاي، الانتقادات الموجهة الى الحكومة، على خلفية القرار الذي اتخذته بإقامة ثلاثة آلاف وحدة سكنية جديدة في القدس والضفة الغربية المحتلتين، قائلا: "إن اسرائيل ستقوم بدفع مشاريع البناء في العاصمة لأن الأمر هو من حقها وواجبها على حد سواء".

من جهة ثانية، قالت صحيفة يديعوت أحرونوت مساء امس الإثنين، "إن لجنة البناء والتخطيط في القدس المحتلة ستناقش الأسبوع المقبل خطة لبناء ١٦٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنة "رمات شلومو" بالقدس.

وذكرت الصحيفة، أن الخطة وافقت عليها وزارة الداخلية "الإسرائيلية" في آذار / مارس عام ٢٠١٠ خلال زيارة نائب رئيس الولايات المتحدة جو بايدن إلى الكيان الصهيوني.

وفي ردود الفعل على مشروع الاستيطان الجديد، كان لافتاً بروز الموقفين الفرنسي والبريطاني اللذين هددا بسحب سفيريهما من تل ابيب، احتجاجاً على الخطوات الصهيونية الجديدة بتوسيع الاستيطان في القدس والضفة الغربية. كما أدانت كل من الولايات المتحدة وروسيا الخطوة "الإسرائيلية"، ودعتا إلى إعادة النظر في القرار الاستيطاني.

أما الأسباب التي دعت الحكومة الصهيونية الى اتخاذ هكذا قرار فتعود الى:

١- رداً على خطوة رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بالتوجه الى الأمم المتحدة وحصوله على دولة غير عضو.
٢- ارتباط هذه الخطوة بانتخابات الكنيست المقبلة، التي يتوخى فيه حزب "الليكود بيتنا" الحصول على أغلبية أصوات المستوطنين، الذين يشكلون ناخباً أساسياً في المعركة الانتخابية.
٣- وفاء نتنياهو للعهد الذي قطعه لليبرمان، بعد تشكيل الحكومة، بتعطيل حل الدولتين من خلال توسيع رقعة الاستيطان، في أنحاء مختلفة من الضفة والقدس، ولا سيما أن نتنياهو وليبرمان يخوضان الانتخابات القادمة في قائمة موحدة.

وفي شأن انتخابات الكنيست المقبلة، أظهر استطلاع للرأي أجري من قبل معهد "داحاف" بإشراف د. مينا تسيماح لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، نشرت نتائجه يوم الجمعة بتاريخ ٣٠-١١-٢٠١٢، أن حزب "الليكود بيتنا" سيحصل على ٣٧ مقعداً، مقابل ٣٣ مقعداً في الإستطلاع السابق، ويتراجع حزب "العمل" إلى ١٩ مقعداً مقابل ٢٤ مقعداً في الاستطلاع السابق.

ويتضح من الاستطلاع، أن "شاس" سيحصل على ١١ مقعداً، يليه "البيت اليهودي" بـ ١٠ مقاعد، بينما سيحصل كل من حزب "يش عتيد" برئاسة يئير لبيد، و"الحركة"، برئاسة تسيبي ليفني، على ٩ مقاعد لكل منهما، فيما سيحصل حزب "يهدوت هتوراه" و"ميرتس" على ٥ مقاعد لكل منهما، ويحصل حزب الراب حاييم إمسالم وحزب "عوتسما ليسرائيل" على مقعدين لكل منهما، فيما لا يتوقع أن يتجاوز حزب "كاديما" نسبة الحسم.

وبحسب الاستطلاع ذاته، فإن الأحزاب العربية ستحصل على ١١ مقعداً: ٤ للجبهة الديمقراطية، و ٤ للقائمة الموحدة، و ٣ مقاعد للتجمع الوطني الديمقراطي.

وفي المجال الاقتصادي، أعلنت دائرة الإحصاء المركزية في "إسرائيل"، في تقرير لها عن إرتفاع معدل البطالة، ليصبح ٧ % في شهر تشرين الأول / أكتوبر الماضي، حيث أفادت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية أن معدل البطالة وقف عند ٦,٩ % في شهر أيلول / سبتمبر، بينما كان ٦,٨ % في شهر آب / أغسطس، مما يشير إلى الإرتفاع المستمر خلال الأشهر القليلة الماضية، بسبب انخفاض معدل مشاركة القوة العاملة إلى مستوى ٦٣,٨٪ ، مقارنة بـ ٦٤٪ في سبتمبر.

في الشأن الفلسطيني العام:

كما كان متوقعاً، قدم السيد محمود عباس في التاسع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، طلباً الى الأمم المتحدة للحصول على دولة غير عضو بصفة مراقب، بموافقة ١٣٨ دولة ورفض ٩ دول التصويت، وامتناع ٤١ دولة عن التصويت.

وقد تباينت ردود الفعل الفلسطينية بشأن هذا التطور الديبلوماسي، وتمظهرت المواقف الفلسطينية باتجاهين واضحين:

أولهما مرحب، تمثل بعدة مواقف، كان أبرزها موقف حركة المقاومة الإسلامية حماس، الذي عبر عنه رئيس مكتبها السياسي، خالد مشعل الذي دعم بقوة المبادرة الدبلوماسية لترقية الوضع الفلسطيني في الأمم المتحدة إلى دولة غير عضو بصفة مراقب والتي أيدتها

الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الخميس في نيويورك، ورئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة، اسماعيل هنية، الذي رحب بـ "الدولة الفلسطينية" قائلا: " نؤيد أي إنجاز سياسي لشعبنا على طريق انتزاع الدولة على قاعدة عدم الاعتراف بالمحتل أو التفريط بثوابتنا الإستراتيجية وحقوقنا الثابتة وفي مقدمتها حق العودة".

وثانيهما رافض، وتمثل أيضا بعدة مواقف، كان أبرزها موقف الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، الدكتور رمضان عبد الله شلح، الذي عبر عن رفضه لقيام "الدولة الفلسطينية"، قائلا: "نحن قلنا بصراحة للسلطة والأخوة في مصر بأننا لن نبارك هذه الخطوة ولكن لن نتصدى لها، ولندع الوقت والأيام والوقائع التي ستحكم على الأرض بأن تبيّن لنا ما الذي سيتحقق من وراء هذه الخطوة"، وأضاف "إذا كان الحديث عن وطن فلسطين بكامله من النهر إلى البحر، فمن الطبيعي أن نبارك ذلك، أما إذا كان يراد وضع سقف للحق الفلسطيني، حق الأمة في فلسطين كل فلسطين، والقبول بدولة على حدود الـ٦٧ يصادر المحتل الصهيوني فيها نصف الضفة الغربية، إذاً هنا يتم الحديث عن قرار يؤدي إلى شطب الجزء الأكبر من حقنا في فلسطين، تحت إطار وسقف ما يسمى المفاوضات والتسوية والشرعية الدولية الظالمة التي أوجدت "إسرائيل" واعتنت بها وحمتها".. ووصف شلح خطوة التوجه الى الأمم المتحدة بأنه بمثابة حجز لمقعد حل الدولتين وفق الرؤية الصهيونية.

ورغم أجواء التهليل والترحيب الاحتفالية، في الضفة الغربية المحتلة وغزة وبعض مخيمات اللجوء، فإن هذه الخطوة مشوبة بالكثير من التساؤلات، وعلامات الاستفهام، خاصة وأنها لم تبدل أو تغير الواقع الاحتلالي القائم قيد أنملة.. لا بل إن ما جرى له انعكاسات سلبية على القضية الفلسطينية، أبرزها: التنازل عن الوطن الفلسطيني التاريخي الممتد من الناقورة الى رفح ومن البحر الى النهر، لصالح "دولة" لا تقوم إلا على ١٨% من مساحة فلسطين الوطن... ويهدد بالتخلي عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وفتح الأبواب واسعة لمساعي ومخططات التوطين التي تطل برأسها اليوم في لبنان ومصر... فمصير اللاجئين بات مجهولاً بعد إعلان "دولة فلسطين".. فما هي صفتهم القانونية، وما هو مصير حق العودة، وما هو مستقبل وكالة الأونروا التي ترعى شؤونهم؟!

وماذا عن مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد، حيث أن كل الدول التي اعترفت بـ "دولة فلسطين"، حولت ممثلية المنظمة إلى سفارة "دولة فلسطين". وهل سيجبر اللاجئون الفلسطينيون إلى رعايا أجانب يحملون جواز سفر لا يستطيعون العودة له إلى وطنهم.

وما هو مستقبل المقاومة الفلسطينية المسلحة، التي سيتم تصنيف أي عمل مقاوم تقوم به على أنه اعتداء من دولة على دولة.. وألا يكرس قيام "دولة فلسطين" على حدود ٦٧ تقسيم الشعب الفلسطيني الذي أحدثه اتفاق "أوسلو"؟

إضافة إلى ذلك، أعادت السلطة التاكيد على أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لتسوية كل الأوضاع والملفات العالقة مع العدو الصهيوني.

فهل يمكن للدولة الفلسطينية المحتلة أن تحافظ على قضية اللاجئين والأسرى والفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ٤٨ وغيرهم، أم أنها ستكون بداية تاريخ جديد أغفل الماضي وبدأ من جديد على دولة تمثل ١٨ % من المساحة الكلية لفلسطين الأم؟

وفي سياق منفصل، ثمة أحاديث عن ترتيب زيارة مراقبة لرئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، الخميس المقبل إلى القاهرة، التي تحتضن وفدي "فتح" و"حماس" منذ أيام، لمناقشة بعض التفاصيل ووضع الخطوط النهائية لاتفاق المصالحة الفلسطينية، الذي يتم بوساطة مصرية.

وفي خطوة لانهاء الانقسام، بادرت الحكومة الفلسطينية في غزة بإصدار قانون عفوٍ عن ١٧ عنصراً من حركة فتح ممن غادروا القطاع إثر احداث ٢٠٠٧، ووصل منهم ١١ عنصراً إلى غزة دون عراقيل، حيث أن الوزارة أنهت كافة الاستعدادات والترتيبات لاستقبالهم وتأمينهم واستقبال ذويهم لهم.

وفي سياق آخر ومثيرٍ للغرابة، زار وفد من قوى ١٤ آذار اللبنانية، يضم في عضويته النائب عن القوات اللبنانية أنطوان زهرة، إلى غزة مؤخراً، وحظي باستقبال رسمي، كان له انعكاس سلبي على المشاهد الفلسطيني.

وكان لافتاً، في هذا السياق، ما أعلنه رئيس تحرير جريدة "الجمهورية"، جورج جبور، على قناة "الجديد"، وكان من ضمن أعضاء الوفد الزائر، حيث قال: "قوى ١٤ آذار لم تزر غزة إلا عندما أصبحت حماس في المقلب الآخر" .

وبخصوص التهدئة، لا تزال قوات العدو الصهيوني تواصل خرق الاتفاق، عبر اعتداءات يومية براً وبحراً وجواً تمثلت بإطلاق النار على المواطنين والمزارعين والصيادين، والتحليق المكثف للطيران. حيث شنت الطائرات الصهيونية غارة على وسط قطاع غزة منتصف فجر الأحد، كما أصيب ثلاثة أشخاص جراء سقوط قذيفة مدفعية في دير البلح شرق قطاع غزة، وتم اختطاف 13 صياداً وتفجير عدد من مراكب الصيد، إضافة الى استشهاد اثنين منذ وقف إطلاق النار وإعلان التهدئة. كما أن قوات العدو أطلقت النار ٢٦ مرة مستهدفة مدنيين في المناطق القريبة من السياج الأمني المحيط بالقطاع.

وحذرت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، العدو من مواصلة خرق التهدئة، مشددة على أن الخروقات المستمرة ستضع التهدئة في مهب الريح،

وسيدفع المقاومة للرد عليها بالطريقة التي تراها مناسبة، ولن تسمح بأن يستبيح العدو غزة صباح مساء دون رد مناسب من المقاومة.

وفي سياق آخر، حذرت "مؤسسة الاقصى للوقف والتراث" من أن العدو سيباشر قريبا ببناء كنيس ضخم باسم "جوهرة اسرائيل" في قلب البلدة القديمة في القدس يبعد نحو مئتي متر عن المسجد الاقصى من الجهة الغربية، وذلك بادعاء ترميم كنيس يهودي قديم، علما ان هذا البناء أقيم على أنقاض مصلى اسلامي. ويتكون الكنيس الجديد المذكور من ثلاث طوابق فوق الارض وقبة مقببة ضخمة، وسيكون ارتفاعه عن الارض نحو ٢٣ متراً، وبتكلفة تصل الى خمسين مليون شيكل.

وما بدأ يثير الشك، هو الهدف من وراء بناء هذا الكنيس، وفي هذا المكان بالذات، الذي يقضي بتهويد المشهد المقدسي العام، ومحاولة التخفيف من عظمة العمائر الإسلامية والمسيحية المقدسة ، خاصة المسجد الاقصى المبارك، وقبة الصخرة على وجه التحديد. وما يجدر ذكره، هو ان هذا الكنيس هو الثالث من نوعه خلال السنوات الأخيرة، سبقه بناء "كنيس الخراب" ، وكنيس "خيمة اسحق" ، علما أن الكنس الثلاث بنيت على أنقاض أوقاف اسلامية خالصة.

وفي سلوان، ذكر "مركز معلومات وادي حلوة" في سلوان جنوبي المسجد الأقصى المبارك إن سلطات العدو شرعت بشق وحفر نفق تحت مدخل البلدة من جهة حي وادي حلوة، وحسب الخارطة المرفقة، فإن العمل سيكون بالتحديد في شارع وادي حلوة الرئيسي، الأقرب إلى الجدار الجنوبي للمسجد الأقصى لبناء نفق أرضي مخصص للمشاة المستوطنين وللسياح فقط، يربط بين البؤرة الاستيطانية "مدينة داود" وساحة حي وادي حلوة المسمى "موقف جفعاتي".

وهذا كله إن دل، فإنما يدل على المخطط الصهيوني، القاضي بفصل الأحياء والبلدات الفلسطينية عن بعضها وبناء أنفاق وجسور خاصة بالمستوطنين الصهاينة لتغيير المشهد الفلسطيني في القدس، ورسم المعالم "اليهودية" لتطغى على التراث الإسلامي والمسيحي داخل القدس.

الشأن الفلسطيني في لبنان

احتفلت المخيمات الفلسطينية في لبنان بالنصر الذي حققته المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد العدوان الصهيوني.

وفي هذا الإطار، استقبل ممثل حركة الجهاد الإسلامي في لبنان، الحاج أبو عماد الرفاعي، في مكتبه في بيروت، القنصل العام في سفارة جمهورية السودان في بيروت، سمير بابتوت.

وقدم بابتوت تهاني جمهورية السودان بالانتصار الذي حققته المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة ضد العدوان الصهيوني، مؤكداً وقوف السودان شعباً وقيادة مع الشعب الفلسطيني ومقاومته.

وفي إطار متصل، نظمت فصائل المقاومة الفلسطينية الأحد (١٢/٢)، حفل استقبال بمناسبة انتصار غزة، في قصر الاونيسكو، بمشاركة سفير فلسطين في لبنان أشرف دبور، وممثل "حزب الله" ابو محمد حدرج وشخصيات. وكانت كلمات لكل من مسؤول "حركة حماس" علي بركه، امين سر "منظمة التحرير" فتحي ابو العردات كما ألقى القيادي في "حركة الجهاد الاسلامي" أبو وسام كلمة جاء فيها "بعد كل هذه الانتصارات الميدانية والسياسية علينا بالتواضع لأن هذه الإنتصارات يجب أن نضعها في مكانها الصحيح وأن نستعد لمعركة جديدة لأن معركتنا مع العدو لم تنته بعد."

وأضاف: "بعد الانتصار العسكري في غزة، ترتبت علينا مسؤوليات أهمها ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني. الوحدة الوطنية يجب أن تتجسد في العمل السياسي وإعادة ترتيب وضع منظمة التحرير الفلسطينية بما يتلائم مع المشروع الوطني الفلسطيني وأن تكون القوى الفلسطينية جميعها في هذا الإطار، وإعتماد المقاومة هي خيار استراتيجي لتحرير كل فلسطين."

وختم: "على الوحدة الوطنية ان تبقى الحاضنة الشعبية، وان تبقى خيارات المقاومة واضحة حتى يتحقق حلمنا الفلسطيني الكبير."